الهجرة غير الشرعية لليمنيين إلى أوروبا: الأسباب والتحديات والحلول المقترحة

بندر العنابي

باحث في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

الهجرة غير الشرعية لليمنيين إلى أوروبا الأسباب والتحديات والحلول المقترحة

على امتداد التاريخ، شكّلت الهجرة تعبيرًا عن رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة والهروب من الفقر، وبدء حياة جديدة توفر له العيش الكريم. ولعبت الحروب والأزمات دورًا كبيرًا في ذلك، مما يدفع المهاجر غير النظامي لتحمّل شتى المخاطر والصعوبات على أمل تحقيق مستوى معيشي أفضل، فيغامر بالإبحار عبر ما يُعرف بـ "قوارب الموت"، أو يعبر الغابات متجهًا نحو السواحل الأوروبية.

وفي السنوات الأخيرة، وخصوصًا بعد سيطرة جماعة الحوثي على صنعاء واندلاع الصراع المستمر بينها وبين الحكومة الشرعية، دفع ذلك الكثير من اليمنيين إلى اللجوء خارج البلاد نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية، وعلى الرغم من تزايد هذه الظاهرة، فإنها لا تزال محدودة مقارنة بحجم هجرة السوريين أو الهجرة القادمة من منطقة القرن الإفريقي.

وقد أصبحت الهجرة غير الشرعية ظاهرة متزايدة في اليمن، خاصة مع تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية بسبب الصراع المسلح وسيطرة جماعة الحوثي على مناطق واسعة من البلاد، ومع تدهور الأمن والأوضاع الإنسانية والاقتصادية الصعبة، ازدادت أعداد الناس الذين يحاولون مغادرة اليمن بطرق غير قانونية بحثًا عن ملاذ آمن وفرص حياة كريمة خارج حدود الوطن، وتصاعدت محاولات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر طرق محفوفة بالمخاطر، برًا وبحرًا.

تعريف الهجرة غير الشرعية

يشكل مفهوم الهجرة غير الشرعية أحد المفاهيم المتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة على المستوى الأكاديمي والعلمي والسياسي، وهناك عدة تسميات تطلق على هذا المصطلح ومنها (الهجرة غير النظامية) و(الهجرة غير القانونية)، وكلاهما يطلق على هذه الظاهرة لكونها مخالفة للقوانين التي تضعها الدول في ما يتعلق بتنظيم مسائل الدخول والخروج عبر الحدود، وتعرف الهجرة غير الشرعية بأنها: "تدابير الدخول غير المشروع إلى أي إقليم من قبل أفراد أو مجموعات عبر المنافذ المخصصة لذلك، دون التقيد بالضوابط المشروطة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد". وتعرفها الأمم المتحدة بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى دولة أخرى عن طريق البحر أو البر أو الجو، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من أشكال تصريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود تلك الدول". ويعرف الاتحاد الأوروبي المهاجر غير الشرعي بأنه: "الشخص الذي يسافر إلى الاتحاد

الأوروبي بدون تأشـــيرة صـــالحة أو تصـــريح، أو الذين هم في الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء صـــلاحية التأشـــيرة". ويمكن تعريف الهجرة غير الشـــرعية بأنها: "الهجرة التي تتم بوســـائل غير قانونية، نتيجة لصعوبة، بل أحيانًا استحالة، الهجرة الشرعية".

دوافع الهجرة غير الشرعية لليمنيين إلى أوروبا:

ـ الدوافع السياسية:

الأسـباب السـياسـية والحروب والصـراع السـياسـي والعسـكري في اليمن من أبرز العوامل التي دفعت الملايين إلى النزوح داخليًا وخارجيًا، فقد أدى اســتمرار الحرب، وانعدام الأمن، وتصـــاعد التهديدات بـالعنف، إلى دفع أعداد كبيرة من الســكان إلى الفرار بحثًا عن الأمـان والاســتقرار في أمـاكن أخرى.
ـ الدوافع الاقتصادية:

الفقر: حيث يعيش غالبية اليمنيين تحت خط الفقر نتيجة لحرب الصـــراع الدائر في البلاد منذ ســـنوات، وبحســـب تقارير للأمم المتحدة، فإن 80% من ســـكان اليمن بحاجة إلى مســـاعدة، وأكثر من 20 مليون يعـانون من انعدام الأمن الغذائي، و10 مليون على شـــفير المجاعـة، كمـا أن هنـاك 4 ملايين نزحوا من منــازلهم. ويعترف المجتمع الــدولي بــأن الأزمــة في اليمن تعتبر من أكبر الأزمــات الإنســـــانيــة. البطالة: فقد تدمرت فرص العمل مع انهيار الاقتصـــاد اليمني مما دفع البعض من الشـــباب بشـــكل خاص للبحث عن فرص معيشـية أفضـل، بالإضـافة إلى تدني الأجور، وهذا يجعل الحياة الكريمة شـبه مسـتحيلة.
الدوافع الأمنية:

تُعد الظروف الأمنية المزرية من أبرز دوافع الهجرة غير الشـرعية لليمنيين، لا سـيما في ظل حملات الاعتقالات المستمرة التي تشـنها جماعة الحوثي ضـد المعارضـين السياسـيين وأي شـخص يعبر عن آرائه بحرية، فقد أدت سـياسـات القمع والقهر هذه إلى تضـييق مسـاحة الحريات العامة وحرية التعبير، مما دفع الكثيرين إلى الهروب من الاضـــطهاد والتهديدات الأمنية بحثًا عن بيئة أكثر أمانًا تضـــمن لهم حقهم في التعبير والحياة، ولم يقتصـر القمع وانتهاكات الحقوق على مناطق سـيطرة جماعة الحوثي، بل امتد أيضًـا إلى المناطق الخاضـــعة لســـيطرة الحكومة الشـــرعية، وذلك نتيجة للتباينات والانقســـامات الداخلية بين المكونات السياسية والعسكرية في تلك المناطق.

ـ الدوافع الاجتماعية:

يسعى بعض الأفراد، لا سيما من فئة الشباب، إلى الهروب من القيود الاجتماعية التي تفرضها الأعراف القبلية والتقاليد الصارمة، والتي قد تُقيّد حرياتهم الشخصية وتحد من خياراتهم في الحياة، وفي هذا السياق، تصبح الهجرة غير الشرعية وسيلة للهروب من الواقع الاجتماعي نحو مجتمعات يعتقدون أنها توفر مساحة أكبر من الحرية الفردية والاستقلالية.

ـ الدوافع النفسية والثقافية:

تُعد الأوهام المرتبطة بحلم الوصول إلى أوروبا أو الولايات المتحدة من الدوافع النفسية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية، فقد أسهمت وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي في رسم صورة مثالية ومبالغ فيها عن الحياة في الخارج، مما عزز تطلعات الشباب ودفع الكثيرين إلى خوض رحلات خطرة، أملاً في تحقيق مستقبل أفضل.

ـ بالإضافة إلى دافع مهم يدفع بعض اليمنيين إلى القيام بالهجرة غير الشرعية، وهو الإحباط الناتج عن فشلهم في الحصول على التوطين عبر القنوات القانونية، فالكثير من المهاجرين الذين تقدموا بطلبات لجوء أو توطين يعانون من تجميد ملفاتهم لسنوات دون أي تقدم، في ظل ضعف استجابة المنظمات الدولية وعدم تبني قضاياهم بشكل جاد، هذا الانتظار الطويل يدفع بعضهم إلى البحث عن طرق بديلة وإن كانت غير قانونية، أملاً في الوصول إلى دولة أوروبية والاستفادة من نظام الحماية فيها.

مخاطر وصعوبات الهجرة غير الشرعية لليمنيين إلى أوروبا

يواجه المهاجرون اليمنيون الذين يسلكون طرق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا معاناة شديدة ومخاطر كبيرة، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

الصعوبات الإجرائية قبل مغادرة اليمن:

يواجه المهاجر اليمني منذ بداية رحلته العديد من التحديات المرتبطة باستخراج الوثائق الرسمية وتكاليف الانتقال، ومن أبرز هذه الصعوبات صعوبة استخراج جواز السفر، نظرًا لارتفاع ثمنه، واضطرار المواطنين إلى السفر إلى مناطق بعيدة تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية لاستكمال إجراءات الحصول عليه، ويضاف إلى ذلك إغلاق السفارات الأجنبية في اليمن، مما يجعل الإجراءات أكثر تعقيدًا. كما يشكّل ارتفاع تكاليف السفر، وخصوصًا أسعار تذاكر الطيران التي قد تصل إلى أكثر من 800 دولار، عبئًا إضافيًا يفوق قدرة كثير من الراغبين في الهجرة، مقارنة بأسعار التذاكر في دول أخرى، وحتى إن تمكن الفرد من تجاوز هذه العقبات، فإنه لا يزال أمام سلسلة طويلة من التحديات والمخاطر في طريق الهجرة.

1. المخاطر الصحية والجسدية

يُواجه المهاجرون اليمنيون غير الشرعيين مخاطر جسيمة خلال رحلتهم الطويلة نحو أوروبا، تبدأ من عبور الصحاري وتمر بالغابات وقد تنتهي في عرض البحر، فكثير منهم يلقون حتفهم أثناء عبور الصحراء الكبرى أو البحر المتوسط نتيجة الإرهاق، أو الغرق، أو نقص الغذاء والماء، حيث يعانون من الجوع والعطش في ظروف قاسية تهدد حياتهم باستمرار، كما يتعرض البعض للعنف الجسدي وسوء المعاملة، سواء من قبل عصابات التهريب التي تستغل أوضاعهم الإنسانية، أو من قبل بعض عناصر حرس الحدود في دول العبور أو المقصد، ما يجعل رحلة الهجرة محفوفة بالخطر منذ لحظاتها الأولى وحتى نهايتها المجهولة.

2. المخاطر القانونية والإنسانية

يواجه المهاجرون اليمنيون غير الشرعيين إلى أوروبا مخاطر قانونية جسيمة، أبرزها الاعتقال من قِبل السلطات في دول العبور أو المقصد، حيث يُزجّ بهم في مراكز احتجاز لفترات متفاوتة، مع احتمال

تعرضهم للترحيل القسري، مما يبدد آمالهم في الوصول الآمن والاستقرار. إلى جانب ذلك، يتعرض العديد منهم للاستغلال والابتزاز من قبل عصابات التهريب، بل يصل الأمر أحيانًا إلى التعذيب الجسدي والنفسي، حيث تُفرض عليهم مبالغ إضافية في كل مرحلة من مراحل الرحلة، وأحيانًا يُحتجزون كرهائن إلى حين دفع فدية من قِبل ذويهم، ما يضاعف من معاناتهم النفسية والمادية كما حدث مع عدد من المهاجرين اليمنيين في ليبيا، حيث تم توثيق حالات اختطاف وتعذيب ومطالبة بفدية. وقد أشارت المنظمة الدولية إلى أن أكثر من 20 ألف شخص لقوا حتفهم في البحر الأبيض المتوسط، خلال الفترة 2014 - 2024 من بينهم يمنيون، مما يبرز حجم المخاطر التي تنطوي عليها هذه الرحلات غير النظامية، سواءً من حيث المصير القانوني أو التهديد الإنساني، أما من ناحية الإحصائيات، فلا توجد أرقام رسمية أو شبه رسمية موثوقة حول موجة النزوح غير القانونية لليمنيين، وذلك نتيجة لتراجع دور المنظمات المعنية بهذا الملف، فيجد اليمنيون أنفسهم في وضع مأساوي بين حكومة غائبة أو محدودة الفاعلية داخل البلاد، وبين قصور دور سفاراتها وبعثاتها في الخارج، ما يزيد من صعوبة رصد أو توثيق حجم هذه الظاهرة بدقة.

صعوبات ما بعد الوصول

لا تنتهي معاناة المهاجرين اليمنيين غير الشرعيين بمجرد وصولهم إلى الدول الأوروبية، بل تبدأ مرحلة جديدة من التحديات والصعوبات التي تهدد استقرارهم، ومن أبرزها:

1. تأخر حصولهم على الإقامات أو رفض طلبات البعض بسبب القوانين والمعايير الجديدة مقارنة بغيرهم من السوريين والعراقيين الذين يتم قبولهم في الدول الأوروبية بمجرد وصولهم إليها حتى وإن كانوا بدون وثائق.

2. ضعف التأهيل المهني وعدم وجود فرص تلائم مؤهلاتهم واحتياجاتهم.

3. تحدي الاندماج والتكيف داخل المجتمع الجديد بسبب الحواجز اللغوية، واختلاف الثقافة، والتمييز أحيانًا.

السياسات الأوروبية تجاه المهاجرين اليمنيين غير الشرعيين إلى أوروبا

في أعقاب اندلاع الحرب في اليمن عام 2015، فتحت العديد من الدول الأوروبية أبوابها أمام اليمنيين الفارين من النزاع، واعتُبرت اليمن ضمن البلدان التي تستحق الحماية الدولية، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تغيرًا ملحوظًا في سياسات اللجوء، حيث خفّضت بعض الدول الأوروبية – مثل ألمانيا وهولندا والسويد – تصنيف اليمن كدولة تستحق الحماية، رغم أن الأوضاع الأمنية والإنسانية لم تشهد تحسنًا جذريًا.

وقد انعكس هذا التغيير سلبًا على ملفات اللجوء المقدمة من اليمنيين، حيث بات العديد منها يُواجَه بالإهمال أو الرفض من قِبل الجهات المعنية، بما في ذلك بعض منظمات الهجرة الدولية، رغم أن الواقع السياسي والإنساني والاقتصادي في اليمن لم يشهد أي تحسن جوهري؛ فلا تزال الحرب قائمة، وإن خفت وتيرتها في بعض الجبهات، كما تستمر الانتهاكات ضد المدنيين، وبقاء الطرق الرئيسية مغلقة، واستمرار توقف صرف الرواتب، ووجود آلاف من أسرى الحرب، بالإضافة إلى استمرار الاعتقالات السياسية التي تطال صحفيين وناشطين ومعارضين، وكل هذه الظروف لم تُؤخذ بعين الاعتبار في تقييم العديد من طلبات اللجوء المقدمة من اليمنيين، حتى لأولئك الذين تمكنوا من الوصول إلى أوروبا عبر طرق التهريب أو من خلال المطارات وتقدموا بطلبات حماية رسمية، فرغم قبول عدد محدود من الحالات، فقد رُفضت نسبة كبيرة منها، غالبًا استنادًا إلى استثناءات قانونية تتطلب وجود تهديد شخصي مباشر أو قضية خاصة تتعلق بمقدم الطلب، وكان من أبرز أسباب الرفض الادعاء بأن اليمن بلد آمن ويمكن للمواطنين العودة والعيش فيه، على الرغم من وجود تقارير دولية موثقة تؤكد استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية، واعتبار اليمن من الدول غير الآمنة حتى اللحظة، فقد صنّف معهد السلام والاقتصاد العالمي في واشنطن اليمن ضمن الدول غير الآمنة، حيث حلّ في ذيل المؤشر العالمي للسلام والاستقرار، متقدّمًا فقط على عدد محدود من الدول التي تشهد صراعات مفتوحة، متجاوزًا حتى سوريا التي ظلت لسنوات في المرتبة الأخيرة منذ عام 2014، ويعكس هذا التصنيف استمرار حالة التدهور الأمني والسياسي في اليمن، دون تغيّر يُذكر في واقع البلاد على الأرض، ورغم هذا التقييم الدولي، فإن سياسات اللجوء في عدد من الدول الأوروبية قد شهدت تغيرًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، ومن أبرزها ألمانيا وهولندا والسويد، التي قامت بإعادة تصنيف اليمن كدولة لا تستدعي بالضرورة منح الحماية بشكل تلقائي لطالبي اللجوء القادمين منها، كما كان معمولًا به سابقًا. فقد كان يكفي في وقت مضى أن يُثبت المتقدم أنه يمني الجنسية ليُمنح الحماية، دون الحاجة لتقديم أدلة على تعرضه لتهديد شخصي مباشر، لكن منذ عام 2017، بدأت هولندا بوضع

شروط إضافية، حيث أصبح لزامًا على طالب اللجوء أن يقدّم قضية خاصة ومقنعة تُظهر أنه مستهدف بشكل فردي أو معرض للخطر بسبب معتقداته أو انتماءاته، ليتم قبول طلبه. وتعود هذه التحولات في سياسات الهجرة إلى عدة أسباب، من بينها صعود التيارات اليمينية المتطرفة التي تعارض استقبال اللاجئين، وتروّج لخطابات الكراهية ضد العرب والمسلمين، بالإضافة إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بعدد من الاقتصادات الأوروبية، وجعلت الحكومات أقل قدرة على تحمّل الأعباء المالية لبرامج اللجوء والإيواء كما كانت في السابق، وقد دفع هذا الواقع بعض الدول إلى إعادة النظر في أولوياتها وتقليص التزاماتها تجاه استقبال اللاجئين، ما انعكس سلبًا على أوضاع اليمنيين وغيرهم من طالبي اللجوء.

توصيات ومقترحات للحد من الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية لليمنيين إلى أوروبا قضية إنسانية معقدة، لا يمكن معالجتها إلا من خلال تبنّي حلول شاملة تتجاوز المعالجات الأمنية، وتبدأ بمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة داخل اليمن، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

- تحسين الأوضاع في اليمن، من خلال استعادة الأمن والاستقرار السياسي، وتوفير فرص العمل، ودعم عجلة الاقتصاد الوطني، أحد أهم الأسس للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- رفع مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر الهجرة غير الشرعية للحد من هذه الظاهرة، وذلك من خلال تنظيم حملات توعية دورية تستهدف فئات الشباب بشكل خاص، تُبرز التحديات والمخاطر التي يواجهها المهاجرون غير النظاميين، مع التأكيد على أهمية اتباع الطرق القانونية والشرعية للهجرة متى ما توفرت، بوصفها السبيل الأكثر أمانًا واستقرارًا.

- تعزيز حجم المساعدات الدولية والإنسانية الموجهة إلى الداخل اليمني، بما يساهم في التخفيف من معاناة السكان ويحدّ من دوافع الهجرة القسرية، لاسيما في ظل الانهيار الاقتصادي وتدهور الخدمات الأساسية.
- التعاون الدولي ضرورة ملحّة لمكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر، إلى جانب دعم مسارات الهجرة القانونية وتسهيلها عبر قنوات منظمة وآمنة، بما يضمن كرامة المهاجر وحقوقه ويحد من استغلاله من قبل الجماعات الإجرامية.

- ينبغي على الحكومة اليمنية القيام بمسؤولياتها تجاه الشباب اليمني الذين اضطروا إلى الهجرة هربًا من ويلات الحرب، وذلك من خلال تفعيل أدواتها الدبلوماسية والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين والهجرة، بهدف حماية حقوقهم وتوفير الدعم القانوني والإنساني لهم، والعمل على تحسين أوضاعهم في دول المهجر.

- يقع على عاتق الدول الأوروبية مسؤولية إنسانية وأخلاقية في التعامل مع قضايا الهجرة، لاسيما فيما يتعلق بالمهاجرين اليمنيين الفارين من الحرب والنزاعات، وذلك من خلال تسهيل إجراءات دخولهم، وتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية لهم، بما يتوافق مع المواثيق الدولية التي تؤكد أن الهجرة حق إنساني، لا ينبغي أن تتحول إلى مصدر للشقاء أو الخطر.

المراجع:

1. زياد المحمود، التوظيف السياسي لأزمة اللاجئين السوريين في أوروبا وأثره على العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2018.
2. بدراوي هيثم كامل، عملية اندماج اللاجئين في لوكسمبرغ – حالة اللاجئين العرب بعد التحولات السياسية في المنطقة، أطروحة دكتوراه، جامعة لوكسمبرغ، 2022.
3. أحلام المفلحي، سياسة بلجيكا تجاه اللاجئين اليمنيين، جامعة بروكسل، 2024.
4. بندر علي العنابي، دور الاتحاد الأوروبي في قضايا المنطقة العربية – دراسة تحليلية للحالة السورية2011 - 2020، رسالة ماجستير، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، 2021.

المراجع الألكترونية:

1. صحيفة الأيام، "الهجرة غير الشرعية من اليمن إلى أوروبا: شهادات من الداخل"، متاح على الرابط التالي: https://alayyam.info/news/9FV9TQQP-LEXKDN-ECA3
2. الحرف ٢٨، الهجرة غير الشرعية لليمنيين: الأسباب والتحديات، متاح على الرابط التالي: https://alharf28.com/p-76590
3. الدرَج، "رحلة يمنيين نحو أوروبا: درب معبّد بالمخاطر"، متاح على الرابط التالي: https://daraj.media/رحلة-يمنيين-نحو-أوروبا-درب-معبّد-بالمخاطر
4. الصوت الأمل، (فبراير، 2025)، The exodus of Yemeni youth Studies vs reality متاح على الرابط التالي: https://sawt-alamal.net/en/2025/02/10/the-exodus-of-yemeni-youth-studies-vs-reality
5. العربي الجديد، (يناير، 2022)، " Belarus crisis offers rare EU access for Yemeni migrants"، متاح على الرابط التالي:

https://www.newarab.com/analysis/belarus-crisis-offers-rare-eu-access-yemeni-migrants

6. العربي الجديد – تحقيقات، "رهائن المساومات السياسية: طريق اليمنيين لأوروبا يبدأ بالقاهرة"، متاح على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/investigations/رهائن-المساومات-السياسية-طريق-اليمنيين-لأوروبا-يبدأ-بالقاهرة

7. المشهد العربي، "الهجرة غير الشرعية لليمنيين: تحليل وتوثيق"، متاح على الرابط التالي: https://almashhadalaraby.com/news/74507

8. المهرية، "الهجرة اليمنية إلى أوروبا: الواقع والتحديات"، متاح على الرابط التالي: https://almahriah.net/local/20494

9. الموقع بوست، "مقابلة مع مهاجر يمني: رحلة الهجرة إلى أوروبا"، متاح على الرابط التالي: https://almawqeapost.net/interviews/66360

9. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، (24 يونيو، 2023)، "الاتحاد الأوروبي ـ أسباب رفض الهجرة واللجوء"، متاح على الرابط التالي:
https://www.europarabct.com/الاتحاد-الأوروبي--أسباب-رفض-الهجرة-واللجوء

10. وكالة الوئام الوطني، "الهجرة اليمنية: الأسباب والدوافع"، متاح على الرابط التالي: https://alwiam.info/ar/4611

11. The New Humanitarian. La prochaine crise migratoire européenne couve-t-elle au Yémen? متاح على الرابط التالي:
https://www.thenewhumanitarian.org/fr/report/102016/la-prochaine-crise-migratoire-européenne-couve-t-elle-au-yémen